

الدولة

الدولة بين الحق والعنف

الإشكال: هل تقوم سلطة الدولة على الحق والقانون أم على القوة والعنف؟ ومتى يكون العنف مشروعاً

طبيعة السلطة

الإشكال: هل تنحصر السلطة فقط في أجهزة الدولة أم أنها تخترق كل مجالات المجتمع؟

مشروعية الدولة وغايتها

الإشكال: من أين تستمد الدولة مشروعيتها؟ وما غايتها؟

أ - موقف ماكيافيل

يرى أن الدولة يجب أن تمارس سلطتها باستعمال القوة والعنف لكن مع التظاهر باحترام القانون حسب ما تقتضيه مصلحتها في حفظ النظام، ولن يتأتى لها ذلك إلا إذا كان "الأمير" يجمع بين القوة والمكر، أي أن يتمتع بصفات الثعلب والأسد في آن واحد، إذ عليه أن يتظاهر بقيم الرحمة والوفاء والتدين، لكن مع الاستعداد لتنفيذ الأفعال الشريرة عند الاضطرار مستحضراً شعار "الغاية تبرر الوسيلة".

أ - موقف أتوسير

يرى أتوسير أن الدولة تعتمد على جهازين من أجل فرض سلطتها، الأول هو الجهاز القمعي ويتمثل في الأجهزة الأمنية والقضائية والعسكرية المنفذة للسياسة العامة للدولة، والثاني يصفه بالجهاز الإيديولوجي ويشمل كل المؤسسات التربوية والدينية والسياسية والإعلامية..، ويعتبر أن الفرق بينهما يتجلى في كون الأول موحد وعمومي ويسعى إلى السيطرة، في حين الثاني متعدد وخاص ويهدف إلى الهيمنة.

أ - ماكس فيبر

يرى ماكس فيبر أن مشروعية الدولة لا تخرج عن ثلاثة أنواع: الأول يرتبط بالمشروعية التقليدية التي تتأسس على العادات والتقاليد الوراثية العريقة، أما الثاني فله علاقة بالمشروعية الكاريزمية التي تتحدد من خلال المواهب الاستثنائية والمزايا الشخصية للزعيم، وأخيراً هناك المشروعية الانتخابية القائمة على التنافس الانتخابي، والغاية من كل ذلك هي ضمان استقرار المجتمع وامن أفرادهِ وتفادي حروبه الداخلية.

ب - موقف ج.روس

ترى أن أساس سلطة الدولة يقوم على الحق والقانون لأن العدالة تتطلب أسس قانونية ملزمة وقواعد أخلاقية تهدف إلى حماية كرامة الإنسان، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تأسيس القوانين على أساس المقتضيات الأخلاقية واحترام الدولة فعلياً لتلك القوانين وأخيراً الفصل بين السلط من خلال جعل السلطة التنفيذية خاضعة لمراقبة السلطة التشريعية وكلاهما ملزم باحترام السلطة القضائية عدم التدخل في شؤونها.

ب - موقف ميشيل فوكو

يرى ميشيل فوكو أن السلطة ليست شيئاً يمكن امتلاكه أو توزيعه من طرف أجهزة الدولة، بل هي بمثابة روح تسري في كل مجالات المجتمع، توجد في كل مكان وتأتي من كل اتجاه، فكلنا نخضع للسلطة وكلنا نمارسها، فهي تنتقل بين الأفراد وعبرهم، وتتميز بكونها غير مرئية وغير ثابتة، فهي محايدة للجسم الاجتماعي، لأنها لا تأتي، بالضرورة، من الأعلى إلى الأسفل.

ب - هوبس

يرى هوبس أن الدولة تستمد مشروعيتها من العقد الاجتماعي، الذي مكن الأفراد من تجاوز الحق الطبيعي السائد في حالة الطبيعة، أي حالة حرب الكل ضد الكل، الشيء الذي أدى إلى ظهور الدولة الضامنة للحق الوضعي بهدف تحقيق السلم وترسيخ العدالة باعتبارها أساس التعاقد الاجتماعي الذي جعل الأفراد يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية للدولة لكي تعمل على تنظيم المجتمع وتبدير شؤونهِ.

ج - ماكس فيبر

يرى فيبر أن الدولة هي المؤسسة الوحيدة التي تملك حق احتكار القوة واستعمال العنف، ويسمى في هذه الحالة عنفاً مشروعاً باعتباره ضرورة أمنية لمنع الفوضى، وكل ممارسة للعنف خارج مؤسسات الدولة تعتبر غير مشروعة وتقتضي العقاب، لأن العنف تملكه فقط سلطة الدولة بشرط أن تقوم على نظام سياسي أساسه مبدأي التمثيل الانتخابي وفصل السلط الثلاث: التشريعية التنفيذية القضائية، وذلك تفادياً لأي انفلات محتمل لعنف الدولة

ج - موقف مونتسكيو

يميز مونتسكيو بين ثلاثة أنواع من السلط، الأولى تشريعية: تضع القوانين، والثانية قضائية: تحكم في الخلافات بين الناس، أما الثالثة فهي تنفيذية: تسهر على التطبيق السليم للقرارات، والغاية من هذا التمييز المنهجي بين السلط الثلاث هو ضمان حرية الأفراد في ظل سلطة الدولة، لأن المجتمع قد يخسر كل شيء إذا مارس الشخص ذاته مهام التنفيذ والتشريع والقضاء

ج - موقف هيجل

يرى هيجل أن الدولة غاية في ذاتها وأن التعامل معها كوسيلة لتحقيق حاجيات الأفراد سيؤدي إلى انهيارها، فهي أساساً تعبير عن روح الشعب في مرحلة من مراحل تطوره، وتستمد مشروعيتها من ذاتها وليس من مجموع إرادات الأفراد كما تدعي نظرية العقد الاجتماعي